

عبيدات والمصري زارا الملك وحصل على الحق بالتمسك بـ مواقفهما، من العملية السلمية .. ومجلس الاعيان سيخون ابرر محببرات الحكم في عمان الاردن: المعارضة تشترط على الطراونة «حوارا منتجا» والحكومة مضطرة للقفز بين «الغام الفساد»

عمان - «القدس العربي» -

من يسام بدارين:

ضعفيا، حصل رئيس الوزراء الاردني الاسبق طاهر المصري، على هامش من الحرية في السلوك السياسي داخل مجلس الاعيان، ومن الملك حسين مباشرة.. وهذا تحديدا ما نوحى به تصريحات الرجل فور عودته من زيارة خاصة للملك برفقة نظيره احمد عبيدات، فقد قال للمصري «عندما تبدأ الدورة البرلمانية القادمة سأمارس عملي كما خبرني وعرفني الجميع»، هذا التصريح يريد ان يقول المصري من خلاله انه سيتمتع بالاحتفاظ ببرنامجه السياسي المعارض لعملية السلام بشكلها الحالي، حتى وهو داخل مجلس الملك.

ويريد ان يقول ايضا ان عودته الى ارض الحكم بعد فترة ابتعاد استمرت عدة سنوات، لا تعني على الاطلاق وجود نوايا لتقليل حجم معارضته لعملية التطبيع، في حين ان هذه العودة للمصري مع عبيدات شكلت طوال الايام الماضية مادة نسمة مثيرة للجدل السياسي تتوقع من هذا الثنائي المؤثر تقديم بعض الفولتير للسياسية نظير هذه العودة، لكن بات واضحا الان ان وجود عبيدات والمصري في مجلس الملك، قصد لحد ذاته، على هامش الحصار الخائف التي تمارسه اسرائيل على مشروع السلام الاردني عبر اصرارها على تعطيل المسار للتفاوض الفلسطيني.

وكان لنضمام العبيدات والمصري الى مجلس الاعيان قبل اكثر من اسبوعين قد أثار تكهنات داخلية حول احتمالات الانفراج في الحياة السياسية المحلية، وتعزيز دور السياسيين الذين يقتنعون للحماس السلمي في قيادة دفة المرحلة، وبشكل واضح توافقت هذه الخطوة مع خطوات لتفكاحية اخرى باتجاه مؤسسات المجتمع المدني ومحاورتها، قامت بها حكومة الدكتور فايز الطراونة.

للمصري وعبيدات زارا قبل ايام الملك حسين في مشفى مايو كليك، والهدف الضمني للزيارة بعد الاطمئنان على الوضع الصحي للملك، التأكد من ان ضمهما لمجلس الاعيان لا يتطلب تراجعهما عن مواقفهما السياسية، ورغم ان لقاءهما بالملك لم يتضمن مناقشة الكثير من التفاصيل - كما قال

المصري - انه اعبر بعناية اطار سياسي يمكنها من تحديد انوات القياس لادائهما المفترض، ويبدو ان النتيجة كانت لصالحهما، وعلى شكل «ضوء اخضر» للاحتفاظ بمواقفهما السياسية التي تتعارض نسبيا مع مواقف الدولة، تحديدا من اسرائيل.

ويمكن القول ان الثنائي المذكور لن يحتفظ بقناعته فقط، بل سيعارسها على ارض الواقع، فالمصري قال بعد الزيارة «مجلس الاعيان لا بد ان يكون فعلا في ابداء الرأي حول السياسات والقوانين»، وقال «من الخطأ ان يكون دور المجلس في المسألة والمراجعة ضعيفا»، وبواسطة هذه التلميحات التي اطلقها المصري بعد زيارته للملك حسين مباشرة يمكن القول ان مؤسسة الحكم في الاردن تنتظر دورا مختلفا لمجلس الملك في الحياة السياسية المحلية، يتجاوز دور التأييد المطلق لسياسات الحكومة، والدور الاستشاري، بل يمكن اعتبار الدور المفترض شكلا من اشكال الرقابة الملكية على عثرات واخطاء الحكومات في المرحلة الدقيقة الحالية.

وعمليا ستضاف خبرات عبيدات - المصري الى خبرات ابرز حشد من اهم رجال الدولة والحكم واكثرهم تأثيرا في مجلس الملك الخاص، فمعهما يوجد عبد الكريم الكباريتي الذي يشكل حالة سياسية خاصة، وقبيله المخضمرمان زيد الرفاعي ومخسر بدران، ومع الجميع توجد شخصيات ليبرالية مؤثرة ومعروفة مثل ليلي شرف الوزيرة السابقة للاعلام، وعدنان ابو عودة، اضافة الى الاقتصادي الكبير حمدي الطباع.

ويرى المراقبون ان مجلس الملك في دورته القادمة سيضم اهم طبقة سياسية حكمت البلاد خلال العشرين عاما الماضية، وهذا ما لم يحصل من قبل، بل المفارقة كانت ان غالبية نجوم السياسة في المجلس ليسوا من باشوات الحكم المتقاعد، بل من الفاعلين ذوي الامتدادات والتأثيرات السياسية المهمة في الواقع السياسي والاقتصادي، والذين تتجمع حولهم جيوش صغيرة من افراد النخبة السياسية والحزبية والنقابية والوزراء السابقين، وبعض هؤلاء النجوم من اشد ناقدتي وخصوم اسرائيل في الواقع السياسي الاردني، فالكباريتي رغم تأييده لعملية السلام لقب في تل ابيب بعمراس

الشيطان» بسبب محاكاته لبنيامين نتنياهو ايام حكمه، وبدران لم يجالس الاسرائيليين حتى الان رغم صمته، وعبيدات والمصري شاركوا في قيادة ائتلافات معارضة للتطبيع، ووجهات نظرها مسموعة لدى اطياف المعارضة.

وتؤشر هذه التركيبة على قرار ضعفي من مؤسسة الحكم في عمان باحداث «تغيير» مباشر على الصعيد الداخلي والسياسي عنوانه الابرز «استقطاب» جميع رجال الحكم، واشراكهم في ادارة الازمات المحلية، وتحديد المعارضين منهم، والحكم في هذه الخطوة بضرب عصفورين بحجر واحد، فهو من جهة يمنع المعارضة الحزبية من استدرج رجاله من ذوي الميول المتعارضة مع عملية التطبيع، ويستثمر جهودهم من جهة اخرى في حوار وطني بدأ وبلغت الانظار، على الصعيد المحلي.

وفي الاتجاه الموازي يبدو ان حكومة الدكتور فايز الطراونة تظهر اهتماما مباشرا في تطبيق ما يمكن تطبيقه من التزاماتها العلنية، خصوصا فيما يتعلق بمبدأ «الشفافية» القضائي بمصارحة الرأي العام بآي مشكلة جماهيرية، وفي هذا الاطار اثار الحكومة الاعجاب وهي تعترف علنا بمشكلة «الطابع» التي برزت مؤخرا وادت الى اصابة حوالي 600 طالب مدرسي تناولوا جرعات من مطاعيم الحكومة، وقبل ذلك نجح الفريق الوزاري الحالي بوضوح في اعادة ثقة المواطنين نسبيا بعمارة الحكومة، وامتصاص الآثار الشعبية لملف التلوث المائي الذي اسقط حكومة عبد السلام المجالي السابقة.

وفي ما يتعلق بموضوع العمالة الوافدة، سجلت الحكومة الحالية موقفا «نادرا» مرتين، الأولى عندما اعترفت بوجود حوالي مليون عامل وافد - اي ربع سكان الاردن - يشيرون حزمة من القلق الامني والاجتماعي والاقتصادي، وعندما قالت ان الحكومات السابقة «اخطأت» في عدم الكشف عن هذه الحقيقة، والثانية عندما ابتعدت عن التبرير المألوف في مثل هذه الحالات واصرت على «الاعتذار» عن اي اساءات تعرض لها ضيوف الاردن من العمال الوافدين اثناء قيام رجال الشرطة بتنفيذ تعليمات جديدة بخصوص العمالة غير الشرعية.

الحكومات السابقة كانت ترفض الاعتراف